الأهرام

١٩٩٤/٧/٨

□ الدكتور فتحى سرور.. يواجه الذين ادعوا أن مؤتمر الحوار الوطنى لم ينته إلى شىء جديد:

خاص حققنا تقاربا مشتركا بين القوى الوطنية كان غائبا عن الساحة

● اتفقنا على ضمانات جديدة لمباشرة الحقوق السياسية.. وتعديل قانون العيب.. وإلغاء قانون الوحدة الوطنية

● المؤسسات الدستورية هى التى عليها ترجمة ماانتهينا إليه فى عديد من القضايا إلى قوانين وقرارات

د. فتحى سرور

فى مواجهته الموضوعية لما ادعته بعض الأصوات والأقلام الحزبية من أن مؤتمر الحوار الوطنى لم يكن اكثر من «دردشة عامة».. اريد اكسابها شكلا ديمقراطيا، ولم تنته الى شىء محدد فى علاج اية قضية قومية. ولا فى تقرير اية ضمانات جديدة للممارسة الديمقراطية.. قال الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس لجنة الشئون السياسية بالمؤتمر:

■ فاكان مطلوبا ابدا من المؤتمر الوطنى أن يتخذ قرارات، او يصدر قوانين، او يقرر حلولا، فهذه مسائل تخرج عن اختصاص المؤتمر، فالحوار ليس إلا تبادل افكار للوصول الى فكر مشترك يصلح نقطة انطلاق للعمل الوطنى النابع من ارادة اطراف الحوار المختلفة الممثلة لارادة الشعب.

قلت للدكتور سرور:

□ وفى هذا الاطار العام.. ماذا يمكن أن يكون المؤتمر قد حقق من مسارات ونقاط انطلاق جديدة.. لم تكن قائمة من قبل؟

رد مؤكدا:

■ اسفر الحوار الوطنى عن تحقيق تفاهم مشترك بين مختلف القوى الوطنية حول عديد من القضايا والحلول.. وهذا فى حد ذاته يعتبر انجازا كبيرا، بالاضافة الى انه حقق اتصالا مباشرا بين هذه القوى كان غائبا عن الساحة بسبب حدة المعارضة، وقد تحقق جو من الالفة والمودة يجب ان يسود العلاقات السياسية بين مختلف القوى الوطنية.. وماكان مطلوبا من المؤتمر اكثر من ذلك لأن الديمقراطية تقوم على الحوار للوصول الى التفاهم المشترك الذى يعبر عن ارادة الشعب ثم تتولى المؤسسات الدستورية كل فى حدود اختصاصاتها ترجمة هذه الارادة فى صورة قوانين او قرارات فى القضايا التى تحقق التفاهم المشترك حولها.

□ وماذا عن هذه القضايا.. كنماذج محددة؟

■ فى اللجنة السياسية مثلا تم الاتفاق على ضمانات جديدة يجب توافرها الى جانب الضمانات القائمة لمباشرة الحقوق السياسية.. وتم الاتفاق على تعديل قانون حماية القيم من العيب الذى يحدد اختصاصات المدعى العام الاشتراكى لازالة كل النصوص التى لاتتفق مع الممارسة السياسية الديمقراطية. وايضا اتفق على الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لانه لايتفق مع ظروفنا الجديدة الحالية.. هذا فضلا عن تحديد واجبات معينة لمواجهة التطرف والارهاب بوصفه العدو الاول للديمقراطية، وكل ذلك الى جانب الاتفاق على الاسس العامة للسياسة الخارجية.. اليست هذه امثلة معبرة لما تتضمنه تقارير لجان المؤتمر تفصيلا من مسارات ونقاط انطلاق جديدة محددة للعمل الوطنى والممارسة الديمقراطية؟

□ وهل يتوقف الحوار الوطنى عند حد انتهاء مؤتمره واعلان توصياته؟

رد الدكتور أحمد فتحى سرور:

■ الحوار الوطنى لايمكن ان يتوقف.. المؤتمر الذى فرغنا منه يعتبر بداية وليس نهاية.. لأن الحوار يجب ان يستمر بالاضافة الى ان هذا المؤتمر القى بتبعات ومسئوليات على الأحزاب تتمثل فى اهمية العناية بتكوين كوادرها السياسية لمواجهة التزاماتها وانشطتها التى يجب ان تنهض بها لاثراء الحياة السياسية، خاصة وان المؤتمر قد اتجه الى الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية الذى يعتمد اكثر مايعتمد على فاعلية ادوار الأحزاب، وهذه المسئولية الحزبية تعتبر فى ذات الوقت مسئولية قومية، بالنظر الى أن النظام السياسى يعتمد على التعددية الحزبية، واصبحت المسئولية السياسية منوطة بالأحزاب لكى تواجه قوى التطرف والظلام، ولاتترك الساحة لأصحاب المبادىء غير الدستورية الذين نمتنع بوجودهم بسبب ضعف الممارسة الحزبية فى مختلف الجبهات.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية